

يسمى هذا الوضع وصفاً نوعياً وهو ثلاثة أنواع نوع خاص  
لموضوع له خاص كوضع اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل  
وغيرها من جميع الهيئات الممكنة الطارئة على تركيب  
فعل فان كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة هي بها  
ووضع عام لموضوع له خاص كوضع عامة الافعال فانها  
موضوعة بالنوع بملاحظة عنوان كل شامل بخصوصية  
كل نسبة جزئية من النسب الشارة فالوضع له تلك النسب  
الجزئية الملحوظة بذلك العنوان الكلي فالوضع عام والموضوع  
له خاص ووضع عام لموضوع له عام كالاشتقاقات من اسم الفاعل  
والمفعول والمصدر والتشويب وفعل الامر وفعل المبني للمفعول  
الى غير ذلك مما يتعلق بالهيئات فانها ليست موضوعة بخصوصيات  
بل بقوا عدلية واذا تصور الوضع لفظاً خاصاً وتصور ايضا  
معيناً اما جزئياً او كلياً وعين ذلك اللفظ بعين ذلك المعنى  
وكل ما يصدق عليه ذلك المعنى يسمى هذا الوضع وضعياً  
شخصياً وحينئذ ما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين بان  
يتصور معنى جزئياً ويمين اللفظ بآثاره كعامة الاعلام الشخصية  
فانها اسماء تعين مسماها من غير قرينة او يكونا عامين بان  
يتصور معنى كلياً ويمين اللفظ بآثاره كعامة التكررات او يكون  
الوضع عاماً والموضوع له خاصاً لكل واحد من تلك الجزئيات  
كالضمرات والموصولات واسماء الاسماء واسماء الافعال والحروف  
ولبعض الضميرين كامين وحيث وغيرهما ما يتضمن معنى الحرف وامسا

معنى

معنى كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً فغير معتقداً لاختلاف  
كون جزئي اللفظ للملاحظة كفي والموضوعات اللغوية  
هي الالفاظ الدالة على المعاني ويرى بالنقل تواتر كالمسا والآخر  
او بالنقل احاداً كالقرء للظفر والحيض او باستنباط العقل  
من النقل كالجمع الحالي بال انه للعموم فانه نقل ان هذا  
الجمع يصح الاستثناء ومنه وكل ما صح الاستثناء ما حرم فيه  
فهو عام للزوم تساوله للمستثنى في تنبهاً العقل من هاتين  
المقدمتين المنطقتين عموم الجمع الحالي بال الامر ليحكم بعمومه  
ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى في وضعه عند الجمهور  
واعلم ان دلالة الالفاظ على معنى دون معنى لا بد لها من  
مخصص لتساوي نسبتها التي جميع المعاني فذهب المحققون  
الى ان المخصص هو الواضع وتخصيص وضعه لهذا دون  
ذاك هو اشارة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى  
على ما ذهب اليه المشركي من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف  
عباده على ما قيلها بالوحي او بخلق علمه ضروري في واحد  
او جماعة وليست دلالة اللفظ على المعنى لذاته كدلالة على  
الالفاظ والالوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الاسم  
ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لا متناع افتكالك الدليل  
عن المدلول ان اللفظ الدال على المعنى له جهتان جهة ادراكه بالذهن  
وجهة تحققه في الخارج فهل الوضع له باعتبار جهة الادراك او  
الثانية او من غير نظر الى شي منهما ففيه ثلاثة مذاهب احدها